

الدكتور جورج جبور يحاضر في «المصالحة الوطنية في ظل المعطيات الراهنة»

أكد الدكتور جورج جبور، رئيس الرابطة السورية للامم المتحدة، أنه دعا منذ عام 1995، وزارة الخارجية إلى اعتماد 9 آذار من كل عام يوماً لها لأنه في مثل ذلك اليوم عام 1920 صدرت أول وثيقة رسمية سورية تعتمد تعبير «وزارة الخارجية».

كلام الدكتور جبور جاء خلال محاضرة له أمس بالمركز الثقافي العربي في كفرسوسة، وجاءت بعنوان «المصالحة الوطنية في ظل المعطيات الراهنة».

وفي مقارنته موضوع المحاضرة أكد الدكتور جبور، أن المصالحة الوطنية هي الطريق الأوحدهم والأقوم والأسلم من أجل إعادة الإعمار واستئناف مسيرة التنمية. وقال: باختصار، المصالحة طريق المستقبل، فكلما أمعنا النظر إلى المستقبل كلما زادت حماسنا للمصالحة.

وقال الدكتور جبور: «إن التاريخ العربي حافل بتجارب المصالحات وإن لم يطلق عليها هذا الاسم.

لوفي تاريخنا كان هرم بن سنان المري يبذل من ماله

موقوف للاقتتال. ونحن لا نزال نشهد قصائد مديح زهير بن أبي سلمى له».

وأشاد المحاضر بفكرة للاستاذ حكم المروزي بان يتحدث جائزة للسلم باسم زهير أو باسم هرم مبدياً استعدادة للترجع ويبلغ من المال لتنفيذ الفكرة. كذلك عرف تاريخنا صلح الحديبية الذي هو التجسيد الأمثل للمصالحة. ومن المعروف أن ما جرى في الحديبية مهد لفتح مكة، وأن ذلك الصلح ما كان ليمت لو لا استجابة الرسول العربي الكريم لشروط المسلمين «إفغال وثيقة الصلح وصفه رسولاً». وشهد في هذا الاصلح على ضرورة تحلي طرفي المصالحة بروح المصالحة وما تتضمنه من اقتصاد بالمطالب ويستعدا للاستجابة لروية الطرف الآخر.

وتحدث المحاضر عن درجات في المصالحة. فالدرجة الدنيا وقف الاقتتال. والعليا الاشتراك في العمل العام، أي في الحياة السياسية بروح احترام الكل لكل في إطار التزام القواعد الديمقراطية المعروفة. وبين الدرجتين مراتب متعددة كالمصالحة الوطنية التي تضمن عدم المس بالمراقف العامة

المصالحاة الوطنية في ظل المعطيات الراهنة»

كالماء والكهرباء.

وبحث الدكتور جبور في العلاقة بين المصالحة والقانون، مبيناً أن القانون الأعلى من القانون المكتوب هو الاتفاق بين المتصلحين، ومؤكداً في الوقت نفسه أن الحقيقة ينبغي ان تعرف فمقرتها مريحة للنفس، وفي هذا المضمار استحضر الدكتور جبور الفقه الدولي المتطور للعدالة الانتقالية، والذي ترعاه الأمم المتحدة، كما استعرض تجارب ممارسة هذه العدالة في بلدان مثل جنوب أفريقيا وإيرلندا وإسبانيا وغيرها.

وفي كلامه عن المعطيات الراهنة في سورية، وقف المحاضر عند تبعثر الفئات المسلحة على ما يزيد عن ألف فئة، وعند الجهات الخارجية الفاعلة في الوطن والساعة إلى إضعافه ورأى فيها معوقات جديدة للمصالحة. وفي المقابل، وجد ان تقدم الجيش على جبهات متعددة وبإس الجهات الخارجة من النبل من الصمود السوري، ورأى في التهديد المتصاعد الذي يتعرض له العالم جراء الإرهاب، والتهديد المباشر الذي يقرب من دول تصدير الإرهابيين وأموالهم إلى سورية، عوامل تساعد على ازدهار المصالحات الوطنية وهو أمر نشاهده على أرض الواقع.

ولاحظ الدكتور جبور، وله خبرته السياسية الطويلة في الشؤون العربية، أن إعلان القوى الإقليمية والدولية، والهيات الدولية، مواقف شاذجة لـ«داعش» وأخوانه، وشعور دول عربية متعددة باقتراب الخطر منها، يحمل في طياته إمكان الوصول إلى نوع من العمل الذي يحول دون الإنزلاق إلى مزيد من التشرذم العربي. وأوضح أن التقدم إلى مثل ذلك النوع من العمل يقتضي قبل كل شيء شجاعة سياسية وأوها وقفة مراجعة للذات تقدم عليها دول عربية عدة.

وفي الاختتام، اعتبر الدكتور جبور أن قمة المصالحات الوطنية هي تلك التي تأتي نتيجة مؤتمر حوار وطني عام يتم فيه تنسيق الاختلافات بين القوى الوطنية وصولاً إلى صيغة مريحة للجميع أساسها صيانة وحدة سورية وسيادتها ودورها العربي والإقليمي والدولي.

البناء

انتشار أمني واسع لتأمين الاقتراع وحديث عن دورة انتخابية ثانية

التونسيون يختارون سيد قصر قرطاج... فمن يكون؟



من أجل إفشال أية محاولة إرهابية تستهدف الانتخابات الرئاسية المزمع انطلاقها اليوم. وبرزمت القيادة العليا للجيش الجزائري حواجز أمنية إضافية وطلعات جوية وتحقيق مع أبة حركة مشبوهة في الحدود، مع تكثيف الاتصالات مع الجيش التونسي المرابط هو الآخر على الحدود.

واشتهى بحكمة في 7 تشرين الثاني 1987 حينما قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بإزاحتَه بشهادة طَبيّة ليُصحّح بن علي رئيسًا.

الرئيس الخامس بعد

فترتين انتقاليّتين

سكون الرئيس التونسي المنتخب الخاص في تاريخ الدولة التونسية الحديثة بعد الصيّب بورقيبة وزين العابدين بن علي اللّذين حكما البلاد لمدة 53 سنة، فيما قاد فؤاد

والاتصال بالناخبين.. ولقت إلى أن «فرق المراقبين 620 مراقبا وهم متطلعون عاينوا بعض مظاهر التلاسن والعنف اللفظي بين أنصار بعض المترشحين لا سيما حين يتجولون في المكان نفسه تقريبا..»

تحركات جزائيّة

وعشية الانتخابات الرئاسية استندعت القيادة العليا للجيش الجزائري تعزيزات أمنية إضافية إلى الحدود الجزائرية التونسية لإحباط أية تحركات إرهابية ممكن حدوثها من وإلى الجزائر أو تونس.

وقال مصدر أمني إن تونس طالبت من الجزائر التنسيق الأمني على الحدود، وبخاصة في المناطق الساخنة

الذي أعدته شبكة «مراقبون» لمراقبة الاستحقاق لمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية عما أسمته «حالة من العزوف العام في التفاعل مع الحملات الانتخابية في جل مناطق البلاد خلال الأسبوعين الأول والثاني». وأضاف التقرير أن «حالة العزوف صاحبها ضعف في التواصل مع الناخبين بشكل مباشر».

وأشاد المنسق العام للشبكة رفيق الحلواني خلال مؤتمر صحافي بالانتشار الأمني المكثف لتأمين سير الحملة الانتخابية الرئاسية في كل جهات تونس.

موضحا أن «هذه الحملات كانت في مجملها فائرة في الأسبوعين الأول والثاني ثم تصاعدت وتيرتها من خلال تنظيم الاجتماعات العامة

100 ألف عنصر أمن لتأمين الانتخابات

ذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية التونسية أن العدد الإجمالي للأمنيين والعسكريين الذين شاركوا بتأمين الانتخابات الرئاسية نحو

100 ألف عنصر. وصرح محمد علي العروي بأن عدد الأمنيين المنتشرين في أنحاء البلاد لضمان سير العادي للانتخابات الرئاسية قد بلغ 62 ألف عنصر

من مختلف الوحدات مقابل نحو 50 ألفا كانوا أمنوا الانتخابات التشريعية قبل شهر.

وأضاف العروي أن العدد الإجمالي للقوات المسلحة المنتشرة على الأرض بما في ذلك قوات الجيش يقارب 100 ألف عنصر.

ويعد الرقم أعلى من القوات التي نشرت في الانتخابات التشريعية

والتي فاقت 70 ألف عنصر.

وأوضح أنه نشرت قوات خاصة لمكافحة الإرهاب في أنحاء البلاد

تحتسبا لأي أخطار نوعية تستهدف العملية الانتخابية.

وزير الدفاع: الانتخابات تجري في ظروف أمنية مثالية

قال وزير الدفاع التونسي غازي الجريبي إن الانتخابات الرئاسية انطلقت في ظروف أمنية «مثالية»، وأكد أن التهديدات «الإرهابية» لن

المبزع والمنصف المروزي الرئاسية الانتقالية.

وبدأت مرحلة الحكم في تونس بعد استقلالها في 20 آذار 1956 بإجراء انتخابات المجلس القومي التأسيسي في 8 نيسان 1956، حيث انتخب بورقيبة رئيسا للمجلس، قبل أن يتم تكليفه رئاسة الحكومة.

وشرع بورقيبة في القيام بإصلاحات عميقة وثورية في المجتمع التونسي. ثم ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية برئاسة الحبيب بورقيبة في 25 تموز 1957 وانتُخب بورقيبة أول رئيس بعد المصادقة

على الدستور في 1 حزيران 1959. وعرفت فترة حكم بورقيبة تجارب اقتصادية مختلفة، منها التجربة التعااضدية في الستينات بقيادة أحمد بن صالح، وانتهت بإزمة اقتصادية خانقة، والتجربة الليبرالية مع حكومة الهادي نويرة في السبعينات. وشهدت فترة حكمه هزّات مختلفة كمحاولة الانقلاب الفاشلة في 1962، وأحداث كانون الثاني في 1978 وأحداث الخبز في كانون الثاني 1984.

وزاد تسلط بورقيبة مع تقدّمه في السنّ، وتمّ تنقيح الدستور وإسناده الرئاسة مدى الحياة في 1974.

وانتهى حكمه في 7 تشرين الثاني 1987 حينما قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بإزachtَه بشهادة طبيّة ليُصحّح بن علي رئيسًا.

23 سنة

حكم بن علي

وكما حكم بورقيبة تونس 30 سنة حكمها بن علي 23 سنة. شهدت خلال فترته تقدما في مجالات الاقتصاد والاجتماعية وفي مستوى البنية التحتية، غير أنها عرفت تضيقا على الحريات العامة. وانتخب بن علي لخمس ولايات متتالية في 1989 و1994 و1999 و2004 و2009 في ظل سيطرة الحزب الواحد.

واطيح به في 14 كانون الثاني 2011 بعد انتفاضة شعبية عارمة، وتولى الوزير الأول حينما محمد الغنوشي رسماً مهمة نائب الرئيس بشكل موقت لفترة لم تتجاوز 24 ساعة يومي 14 و15 كانون الثاني 2011، ليقلد بعده رئيس مجلس النواب حينها فؤاد المبرع منصب الرئاسة لمدة 11 شهرا تطبيقاً لمقتضى الدستور السابق.

وفى 13 كانون الأول 2011، انتخب المنصف المروزي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من قبل المجلس التأسيسي رئيسا لتونس تنفيذاً لاتفاقية المحاصصة الجزئية التي أعقبت انتخابات 23 تشرين الأول وجمعت بين أحزاب «حركة النهضة» و«المؤتمر» و«التكتل» وتمّ بموجبها تقاسم الرئاسةات الثلاث.

أجريت الانتخابات التشريعية والبلدية في البحرين أول من أمس، وسط مقاطعة شعبية واسعة ومسيرات عمت مختلف مناطق البلاد فمعتها قوات النظام بالوقه.

وقالت جمعية الوفاق: «إن الأرقام التي تسعى السلطة لتسويقها عن نتائج الانتخابات هي منار للسخرية، كونها أرقام ونسب تنقذ للصدقية». وانتقدت تصريحات وزير العدل البحريني الذي قال إن نسبة المشاركة بلغت 51 في المئة. وأكدت الوفاق، أنها أرقام مضخمة وأكبر من الواقع بكثير، وترمي إلى إيهام الراي العام بأن أعداد المشاركين أكبر من حجم المقاطعين الواسعة.

فيما نقلت جمعية الوفاق عن مصادر مطلعة تأكيدها أن نسبة المشاركين في حدود الـ 30 في المئة مع زيادة أو نقصان بسببة لا تزيد عن 5 في المئة فقط، وأن هذه النسبة بناء على رصد لأعداد

مقتل 7 إرهابيين وإصابة 3 جنود في سينا

السيسي : مستعدون لإرسال قوات عسكرية إلى فلسطين

أعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقابلة مع صحيفة «كورييري ديلا سيريا» الإيطالية عن استعداده لإرسال قوات في وقت لاحق إلى الدولة الفلسطينية المنشودة لمساعدتها على الاستقرار. وكذلك مع «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية.

وقال السيسي: «نحن مستعدون لإرسال قوات عسكرية إلى داخل الدولة الفلسطينية... سنساعد الشرطة المحلية وستعظمئن «الإسرائيليين» في شان دورنا الضامن...ليس للأيديتاتكيد.لوقت اللازم إعادة الثقة... يجب أن تكون هناك دولة فلسطينية أولا لإرسال قوات إليها». وأضاف: «إعادة الثقة تحتاج إلى الوقت، ألم يحدث هذا مع

«إسرائيل» بعدما أبرمنا السلام»، في إشارة إلى معاهدة السلام التي وقعت في 1979 بين البلدين. وأكد الرئيس السيسي «تحدثت طولا مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حول اقتراح إرسال قوات وكذلك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس».

وحول إرهاب الحركات الإسلامية الذي يتصاعد في سيناء، قال السيسي إن «تنظيم الدولة الإسلامية هو أحد وجود عملة واحدة، إرهاب وجود عدة».

على الصعيد امني، أصيب 3 جنود مصريين بانفجار عبوة ناسقة في مدينة العريش الغربي، أثناء مرور حافلة كانت نقل جنودا، ما تسبب في إصابة 3 من.

استشهد فلسطيني أمس، جراء إصابته برصاصة أطلقها جنود الاحتلال المتمركزون في الإبراج العسكرية في بلدة جباليا شمال قطاع غزة.

وذكرت مصادر فلسطينية أن الشاب فضل محمد حلاوة البالغ من العمر 32 سنة استشهد برصاص الاحتلال بينما كان يعمل في أرضه. وقالت: «إن جثة الشهيد وصلت إلى مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا المجاورة».

ويعد قتل المواطن حلاوة برصاص الاحتلال خرقاً غير مسبق من قبل قوات الاحتلال، عقب اتفاق التهدئة الأخير بين المقاومة الفلسطينية والكيان «الإسرائيلي» برعاية مصرية.

وفي القدس المحتلة والضفة الغربية، يواصل الاحتلال «الإسرائيلي» ومستوطنوه اعتداءاتهم حيث أحرقوا منزل عائلة فلسطينية في قرية فلاح شرق رام الله وأعدوا على شاب في الخليل وسيدة في القدس المحتلة، ما أدى إلى اندلاع مواجهات.

القتل الخطأ!

وفي السياق، وجه ممثلون للاذعاء في كيان الاحتلال اتهاماً لشرطي «إسرائيلي»، أمس في مقتل صبي فلسطيني واتهاموا بتعمد استخدام الذخيرة الحية بدلاً من الرصاص المطاطي! واثار قرار الإذعاء اتهام الشرطي بالقتل الخطأ وليس التعمد انتقادات من والد الصبي الذي قال إن الأداة تشير إلى أن القتل

القدس المحتلة: وفد مقدسي يلتقي سفير الاتحاد الأوروبي

التقى سفير الاتحاد الأوروبي في فلسطين المحتلة جون راتر، وفدا مقدسيا ضم الدكتور رفيق الحسيني المدير العام لمستشفى المقاصد الخيرية وعدد من أعضاء هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس زياد المحوري وراسم عبيدات وعدنان غيث، حيث جرى العبث والحديث في القضايا المتعلقة بهمذ منازل الهي الشهداء وكذلك رفض الحكومة «الإسرائيلية» تسليم جنامين الشهيدين غسان وعدي أبو جمل، والسياسة «الإسرائيلية» في مدينة القدس.

وأكد راتران أن الاتحاد الأوروبي بحكماته الرئيسية فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. النقوا مع الخارجية «الإسرائيلية» وطلباو منهم وقف سياسة هدم منازل أهالي الشهداء، والعمل على تخفيض مستوى العنف في المدينة، وشدد راتر على أن الحل السليم، وأضاف بأن هناك معايير مرهوجة، حيث تقوم «إسرائيل» بهدم منازل أهالي الشهداء الفلسطينيين، في وقت لا يجرى مسن منازل المستوطنين الذين قاموا بحطف وحرق الفتى

المصرية، لحين البت في قضية يتهم فيها الرئيس المصري مخلوع محمد مرسي بالخاير مع جهات أجنبية، من بينها حماس.

وقال المتحدث باسم الحركة فوزي بروهو إن «رفع دعوى قضائية لمحكمة القاهرة للامور المستعجلة ضد كاتيب القسام المتطالبة بحظرها واعتبارها منظمة إرهابية والتركيز على هذا الموضوع في وسائل إعلام مصرية مشبوهة وماجورة».

ووفقا لما نشرته وسائل إعلام مصرية، من المقرر أن تنظر محكمة القاهرة للامور المستعجلة السبت في دعوى قضائية تطالب بحظر «كاتيب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري

لحركة حماس باعتبارها منظمة إرهابية». وتستخدم الدعوى إلى اتهامات بتورط «كاتيب القسام» في العديد من العمليات «الإرهابية»، آخرها تفجير كمين كرم القواديس واستغلال الأنفاق لتجهيب الأسلحة المستخدمة للفتك بالجيش والشرطة وزعزعة أمن مصر.

يذكر أن جماعة أعمار بيت المقدس التي أطلقت على نفسها اسم «ولاية سيناء» أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم على كمين كرم القواديس في شمال سيناء الشهر الماضي والذي أودى بحياة 31 عسكريا.

وأكدت حركة حماس أكثر من مرة أن نشاطها يقتصر على مواجهة «إسرائيل» فقط، ونفت علاقاتها بما يدور من أحداث وأعمال عنف في مصر لا سيما في شبه جزيرة سيناء.

«الدرع» في أوكرانيا: للتحقيق

بقضية المجنذة «الإسرائيلية»

طلابت منظمة «الدرع» العالمية في أوكرانيا وزارة الداخلية الأوكرانية والنيابة العامة بشكل رسمي التحقيق في الجرائم التي اعترفت بها المجنذة «الإسرائيلية» من أصل أوكراني «يلينا زاكوسيفا»، والتي كشفت عنها في برنامج «كاشف الكذب» على قناة «اس تي بي» الأوكرانية، بخصوص مشاركتها في عمليات قتل الأطفال الفلسطينيين، واعتارافها بازواجية جنسيتها وهذا ما يخالف القانون والدستور الأوكراني.

فقد توجهت «الدرع»، المنظمة الدولية الدفاعية الحقوقية برئاسة الدكتور صالح محمد ظاهر، بطلب رسمي لتقبيم الوضع القانوني للآقال – يلينا زاكوسيفا- وما تمخض عن ذلك وفقا للقوانين الأوكرانية، كما وطالبت منظمة الدرع بإعطاء التقبيم القانوني لمشاركة المواطنة الأوكرانية بأعمال عسكرية في وقت كانت تدور به الحرب اللبنانية «الإسرائيلية» لعام 2006.

وتستند منظمة «الدرع» على القوانين الدولية لحماية الطفل والطفولة والتي صادقت عليها أوكرانيا، فالمذكرة الدولية الخاصة بحقوق الطفل جرت المصادقة عليها من قبل البرلمان الأوكراني في 27 شباط من عام 1991 ودخلت حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من اعتمادها.

وتطالب «الدرع» باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بخصوص زاكوسيفا فيما يخص ازدواجها للجنسية الأوكرانية و«الإسرائيلية»، وهذا ما ينص عليه البند 19 من قانون الجنسية الأوكرانية، إذا يشير القانون إلى أن المواطن الأوكراني تسقط جنسيته عند حصوله على جنسية دولة أخرى. وتشير الدرع إلى أن زاكوسيفا ربما تورطت ببرنامج أخرى تنطوي تحتت البندين 436 و438 من القانون الجنائي الأوكراني وهذا ما سيكشفه التحقيق.